د. نادر رياض:

حوار رجال الأعمال والحكومة أكبر دليل على تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادى

أكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ونائب رئيس شعبة تجار طفايات الحريق وأدوات الأمن الصناعى بغرفة القاهرة التجارية ان الافكار والمناقشات الدائرة حاليا فى المجتمع الصناعى ومجتمعات الاعمال والتجمعات غير الحكومية من ناحية وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين متعلقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل اكبر دليل على المضى قدما فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى ويدعمها التطور الصناعى خلال السنوات العشر الماضية كما تمثل عاملا اساسيا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى وتحقيق اهداف وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضاف انه ضوء ذلك وانطلاقا من ضرورة استكمال ادوات ومقومات مسيرة الاصلاح الاقتصادى نرى فى المرحلة المستقبلية ما يلى:

أولا: وضع خطة خمسية متكاملة Masterplan للصناعة المصرية تحدد بوضوح التوجه الاستراتيجى لمختلف القطاعات الصناعية سواء ذات التوجه التصديرى او ذات القيمة المضافة يشارك فى صياغتها وتنفيذها الحكومة ممثلة فى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وما يتبعها من هيئات ومصالح كذلك المنظمات غير الحكومية ورجال الصناعة فهم الجزء المحرك لها وتكون هذه الخطة فى ضوء الخريطة الصناعية بمثابة الموجه والمرشد لمتطلبات السوق المحلية والاسواق العالمية والاثاث ومجالات الاستثمار والمستثمرين.

ثانياً: تمويل البنوك للخصخصة وتفعيل آلية التأجير التمويلى للآلات والمعدات بما يسهم فى حدوث انطلاقة صناعية وذلك من خلال:

رفع القيد عن البنوك القومية فى تمويل شراء قطاع الاعمال العام او مصانعه حيث ان التمويل فى هذا الشأن للمستثمر وليس لشركات قطاع الاعمال العام كما كان متخوفا منه من قبل.

يجب التصريح للبنوك الوطنية بتسهيل وفير آلية التأجير التمويلى للمعدات والآلات والمصانع والشركات إذ ان الامر فى صورته الحالية مقصور على تمويل السيارات وهو يعتبر تمويلا استهلاكيا وليس استثماريا لذا يجب اعطاء هذا الامر القوة الدافعة لتفعيله نظرا لانه يقع فى اول قائمة الاجراءات اللازم توفيرها لحدوث انطلاقة صناعية إذ لا يجب الانتظار حتى تظهر شركات التأجير التمويلى ولدينا بنوك وطنية.

يجب عدم المبالغة فى سعر الشركات المطروحة للبيع لان فى هذا عنصراً طارداً للقلة القليلة من المستثمرين.

تشجيع البيع للقطاع المتخصص فى الصناعة الذى يركز على قيمة المحتوى الفنى وليس المادى.

ثالثاً: توجيه جانب من القروض والمنح والهبات والمعونات نحو تمويل القطاع الخاص الصناعى وعلى وجه الخصوص النشاط التصديرى حيث ان التأخير فى استخدام القروض المتاحة يؤدى إلى اهدار كبير يتمثل فى تجميد اوعية تمويلية متاحة بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكى فاعلى إلى اموال استاتيكية ساكنة كما يعتبر فى حد ذاته سببا من اسباب انخفاض حجم اجمالى الاستثمارات السنوية وفى الوقت نفسه يجب استثمارات من شأنها تعظيم التلج القومى ويساهم فى الاسراع فى عملية الخصخصة وتحويل هذا القطاع إلى قطاع دافع للاقتصاد بعد ان ظل عليه لسنوات طويلة.

□ إصدار قوانين منع الاحتكار والغش التجارى أهم طموحات التجار العام القادم

رابعاً: استكمال وسرعة اصدار القوانين المتعلقة بتنظيم وانضباط الشارع التجارى والصناعى لما لها من تأثير واسع النطاق على اداء جميع الفئات الفاعلة فى المجتمع وعلى سبيل المثال قانون المنافسة ومنع الاحتكار والذى يعد اصداره امرا مهما لتنظيم الشارع التجارى وتنقيته من الكثير من الممارسات الضارة وبات من الضرورى استيعاب جميع الاراء المقترحة من قبل منظمات الاعمال ورجال الصناعة والمتخصصين وهو فى طور المناقشة حتى يخرج مواكبا للمرحلة المستقبلة ويتماشى مع ما يستجد من متطلبات كما نأمل ان يصدر قريبا فى افضل صورة ونفس الامر بالطبع ينطبق على قانون الغش التجارى وكذلك قانون الضرائب الجديد وما سيأتى به من اجراءات سوف توفر دعما كبيرا للصناعة والقطاع الانتاجى وبذلك يتحقق الهدف من اصداره وذلك بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة وهو ما يثبت ان الفكر الحكومى المصرى قادر على التحديث.

خامساً: تفعيل مواثيق الغرف المهنية والتى من شأنها أن تعيد الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وتسهم فى ضبط ايقاع الشارع التجارى والصناعى.

سادساً: استعادة الشيك لهيبته ومكانته والامر نفسه ينطبق علي الكمبيالات كى تأخذ مصداقيتها حتى لا تصبح ورقة عرفية محدودة القيمة والاهمية وذلك باعتماد اصدارها من البنوك المعنية واوضح الدكتور نادر رياض اننا جميعاً فى النهاية شركاء فى التنمية ولكل طرف دوره الوطنى عليه ان يؤديه حيث ان هناك واجبا يقع على الفرد وعلى الوحدة الاقتصادية وواجبا على الحكومة ومؤسساتها وفى حسن اداء كل طرف من الاطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وتتاثر بالتقصير.

واشار انه سيظل القارب والمجداف فى لغة الصناعيين هو قبول التحدى القادم فى المستقبل ويجب الاعداد له من الآن وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الاخرى والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التى تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفنى والقدرة على الانتصار فى معركة المنافسة على الصعيد الدولى بداية من الصعيد المحلى.

أيمن أنور